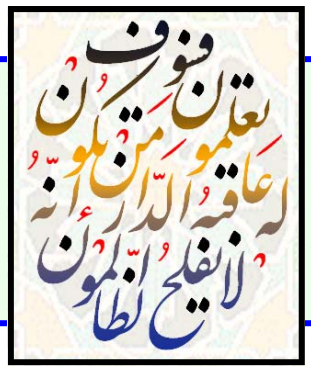

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 305 يونيو 2008 - جمادى الأول جمادى الثاني 1429

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

البحرين وآل خليفة هويتان مختلفتان، وحذار من الخلط بينهما

عندما يتحرك المناضلون حاملين قضاياهم الى العالم، فانما يفعلون ذلك استهدافا للنظام الحاكم، وليس رغبة في تشويه سمعة البحرين، بما هي شعب وتاريخ وهوية وثقافة. ولذلك عمد هؤلاء المناضلون للعمل ضد العائلة الخليفية بعد ان بدأت "حرب الوجود" ضد أهل البحرين. واصبحت ميادين الارض كلها ساحة للمنازلات على امل النيل من مصداقية النظام الذي فقد مبررات وجوده بارتكابه ابشع الجرائم ضد المواطنين الابرياء. والعائلة الخليفية تفعل أكثر من ذلك في استهدافها اهل البحرين. الفرق ان المناضلين يعتمدون على امكاناتهم المحدودة لايصال صوت الشعب المظلوم الى الآخرين، بينما تستغل العائلة الخليفية امكانات الدولة كلها لتمرير مخططاتها وتلميع صورتها في الخارج، والداخل ايضا. انه صراع من اجل البقاء بين طرفين لم يستطيعا التعايش السلمي معا برغم مرور اكثر من مائتي عام على الاحتلال الخليفي. هذه العائلة لم تترك وسيلة ساقطة الا وتبنتها من اجل تحقيق اهدافها. ومن آخر هذه الأساليب الساقطة تزوير حقائق التاريخ، وتكرار مقولة "ليس هناك مواطنون أصليون في البحرين". هذه المقولة يسطرونها في كتبهم، اذ يبدأون تاريخ البحرين بيوم الاحتلال الخليفي ويتجاهلون تاريخا امتد اكثر من 1200 سنة بعد الاسلام لم يكونوا موجودين خلاله على ارض اوال. يصرح مسؤولو النظام بهذه المقولة، برغم علمهم بخطئها، ويكررها أبواقهم في الاعلام المحلي والخارجي. يضاف الى ذلك ما تمارسه من تغيير اسماء المناطق والقرى والحارات، وهي أسماء لها ابعاد تاريخية مهمة، تثبت غربة آل خليفة عن البلد والشعب، فتسعى لاستبدالها بمسميات جديدة لكي تقطع صلة الاجيال الجديدة بماضيها. وقبل ذلك ارتكبت جريمة القضاء على كافة اشكال العمران التاريخي الذي يثبت اصالة شعب البحرين وعمقه التاريخي، وذلك بحجة "تجديد" المباني. بينما حافظت بكل امكاناتها على قصور رموزها الاوائل، وحولت منزل عيسى بن علي الى متحف. وها هو مسجد الشيخ ابراهيم اليوم اصبح مادة للمساومة بعد ان قررت العائلة الخليفية القضاء على معالم التاريخ والجغرافيا المرتبطة بالشعب.

واذا اضيف لذلك ما تمارسه هذه العائلة من تغيير ديمغرافي رهيب، وتجنيس على المكشوف لعشرات الآلاف من الاجانب، اتضح عمق المشروع الخليفي الذي نغفل او نتغافل عنه. وفي مرحلة تنفيذ هذا المشروع، فان العائلة قد "تتسامح" ازاء البعض في ما يقولونه، فتغض الطرف عن الانتقادات التي توجه لرموزها، ولا تسمح لنفسها بالانشغال بما تعتبره قضايا غير جوهرية. اما القضايا الاساسية فلا تتسامح بشأنها قيد أنملة. انها لا تتهاون مع المناضلين الابطال الذين يكشفون مخططها ويستهدفون وجودها السياسي، بل تزج بهم في أقبية السجون وزنزانات التعذيب بدون رحمة. فبعد ان استقرت لها الامور، ونجحت في سياسة "التخدير" وأسكتت الاصوات التي كان يتوقع ان تنتفض ضدها للحفاظ على ما تبقى من هوية البلاد ودينها، أعلنت عن "ديمقراطيتها" التي

التتمة صفحة (8)

* أجلت المحكمة الجنائية الكبرى برئاسة الشيخ محمد بن علي آل خليفة إلى 18 يونيو/ حزيران المقبل، للمرافعة النهائية في قضية مختلقة لعدد من البحرانيين اتهموا زورا بسرقة السلاح وإشعال النار في سيارة للشرطة، كانت قد وقعت في 20 ديسمبر الماضي. من جهته، تقدم عضو هيئة الدفاع عن المتهمين، المحامي احمد العريض بسؤال للمتهم الأول، حول اعترافه على المتهم العاشر في القضية، حيث أقر في النيابة العامة والتحقيقات الجنائية أنه شارك معه في عملية حرق سيارة الشرطة. وأفاد المتهم أنه "وقع على اعترافات لم يقر بها لا في الشرطة ولا في التحقيقات الجنائية، وذكر أسماء الضباط الذين أجبروه على التوقيع إضافة إلى اسم رئيس النيابة الذي اجبره، هو الآخر على التوقيع". إلى ذلك، اعترض رئيس النيابة هارون الزياني على سؤال المحامي العريض وإجابة المتهم، مضيفا أن "النيابة، ستتخذ الإجراء المناسبة في ذلك"، ما جعل العريض يعترض على هذه الكلمة التي اعتبرها "تهديدا صريحا بحق المتهم".

* قال وزير الداخلية "لا يقبض على أي شخص إلا في ظل القانون، وإن ترك المخالف والتغاضي عنه فإن ذلك يعني الفوضى، وليعلم كل عابث بالأمن بأن القانون أقوى منه، وهو في الوقت ذاته أقوى ما لديه، وهذا يعني أنه إذا طلب حقه بالقانون حصل عليه وإذا تجاوز القانون تمت محاسبته وإننا ندرك تماماً بأن سيادة القانون تكمن في تطبيقه" جاء ذلك في حفل تخريج فوج من قوات الصاعقة (8) التابعة لقوات الشغب المرتزقة ، وقد تم تكريم والد القتيل ماجد أصغر بخش ، الشرطي الذي مات بسبب حرق سيارة أمن مدنية قرب كرزكان في حادثة غامضة، قالت الداخلية أنه مات حرق بعد إلقاء المولوتوف ، لكن جده صرح أنه مات ضربا على وجهه ورأسه. انها قضية فساد واضح ومخجل جدا.

* تحفظت جماعات دولية على عضوية البحرين بمجلس حقوق الانسان. وقد تناقلت وكالات الأنباء خبراً يفيد بوجود جماعات ضغط دولية تتحفظ على عضوية البحرين وباكستان في مجلس حقوق الإنسان . وكانت العائلة الخليفية قد انفقت اموالا طائلة لشراء الاصوات على امل تحسين سمعتها بعد ان تلطخت بارتكابها جرائم التعذيب ضد البحرانيين. ونقلت وكالة رويترز عن منظمة (يو ان ووتش) قولها انه على رغم سعادتها لهزيمة سريلانكا في الانتخابات فإنها قلقة بشأن بعض الدول الفائزة وهي البحرين وباكستان، ونقلت الوكالة عن المنظمة قولها انه »ما لم تتوقف الأمم المتحدة عن انتخاب أسوأ المنتهكين لعضوية مجلس حقوق الإنسان فإننا سنظل نعهد إلى الذئاب بحراسة الدجاج.«

* مع إستمرار المحاكمات ، والإعتقال والمداهمات في الفجر على بيوت النشطاء، إستمرت المظاهرات والإعتصامات في مختلف قرى البحرين، و في المقابل مارست القوات المرتزقة حصارها الأمني ضد بعض القرى، وأعتقلت بعض الشباب منهم أثنان من قرية دمستان، وستة من قرية السهلة الجنوبية ، كما أغرقت القوات المرتزقة القرى بالرصاص المطاطي ومسيلات الدموع. وأستمرت سترة والدمستان وكرزكان والديه والسنابس والدير والسهلة والمصلى تخرج إسبوعيا للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين .

القائد العام لقوة دفاع البحرين... البندري الذي لا يفقه الحديث!

قبل مدة ليست بالطويلة كتبت عن علاقة تنظيم أحمد عطية الله بالمخطط الأمريكي في الشرق الأوسط . و كانت الفكرة عندي أن هذا التنظيم لا يعمل محليا فقط بل هو جزء من منظومة متكاملة لها فروع في أكثر من بلد عربي، إذ لا يمكن للصدفة أن تدفع جنبلاط في لبنان أن يحذر من شراء أراضي في لبنان من قبل إيرانيين من أجل احتلال لبنان قانونيا و بين بعض التصريحات التي انتشرت في البحرين قبل أكثر من سنة فحواها أن الإيرانيين يقومون بشراء أراضي في منطقة المحرق. و ليس الصدفة وحدها هي التي تجعل من بعض فريق الموالاة في لبنان يتفق مع كبار منظري التنظيم السري في البحرين في أن مسيرات الاحتجاج السلمية و رفع مطالب سياسية عادلة تندرج في خطة إيرانية لزعزعة الاستقرار في المنطقة. فمن الطبيعي إذن أن لا تكون الصدفة هي المسئولة عن تنامي نزعة التشكيك في ولاء الطائفة الشيعية في بلدانها و اتهامها بالعمالة و التآمر كما فعل ملك الأردن و حاكم مصر و عدة من الكتاب و أفراد الجوقة.

في هذا السياق نفسه تأتي تصريحات القائد العام لقوة دفاع البحرين " خليفة بن أحمد" الأخيرة و التي أكد فيها على الدور الإيراني في الشأن الداخلي البحريني. ففي إجابته على سؤال زيادة الحوادث الأمنية في البحرين في الفترة الأخيرة و سقوط ضحايا، وصف القائد العام الوضع بعبارات غير مسئولة حيث قال " إن هؤلاء الأفراد القليلون يسيئون استغلال المساحة الواسعة التي منحها لشعب البحرين البرنامج الإصلاحي الديمقراطي للملك حمد. وهذه الحريات اشتملت على حق الاعتصام والإضراب وحرية الفكر والرأي. ولكن في الوقت نفسه هناك خطوط حمر لن نسمح لأي جهة أبداً بخرقها، فهناك شرطة وقوات مسلحة وحرس وطني ستعمل جميعها على التأكد من عدم تخطي أي شخص هذه الخطوط الحمر. بعض هؤلاء له صلات بإيران، وهذا جزء من سياسة إيران، فهي تعبث في العراق والكويت ولبنان وغزة والبحرين، وهي مثل الإخطبوط. وهذه الجماعات الموجودة في البحرين لا تقلقنا أبداء، بل على العكس فهي فئة صغيرة جداً كالخفافيش، ونحن نتعامل مع الجهات الأكبر منهم. ولا بد من التأكيد أن أعمال الشغب التي تشيرين إليها تقلصت إلى حد بعيد، ولا تأثير لها على الإطلاق"

المقابلة المنشورة في صحيفة الحياة لا تدل على وجود أي براعة سياسية يمكن أن يحملها القائد العام لقوة دفاع البحرين و بالتأكيد فهو لم يكن واعيا لجملة التحريفات التي أدلى بها من دون أن يعرف نتائجها و آثارها إلا بالقول أن هذه التصريحات معد لها سلفا بما يتوافق و الحملة الشرسة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية البحرينية و على رأسها جهاز الأمن الوطني ضد طلاب مدارس ابتدائية و ضد تجمعات لأهالي المتعقلين في جرائم نفذتها أجهزة أمنية . فهل كان القائد العام حاضر أمام مبنى النيابة العامة ليرى حجم الحريات المتاحة و حرية التظاهر؟ و هل اعتمد هذا الفطحل على نتائج تحقيقات أجهزة تنظيم أخيه الأمنية لكي يلصق تهم العمالة و يرميها جزافا من دون دليل على أناس شرفاء و مخلصين للوطن أكثر منه و من جوقته. سيكون مهما لنا أن نعرف أن القائد العام شقيق وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد المسئول الرئيس في التنظيم السري.

بالرجوع إلى أجندة الولايات المتحدة و تلاقيها مع أجندة التنظيم السري لخالد بن أحمد آل خليفة و أحمد عطية الله يمكننا صرف هذه الاتهامات و تفسيرها فتلك الأجندة قائمة على زرع روح الشك في مكون واحد من مكونات المجتمع و تأجيج الجميع ضده . من هنا تأتي مثل هذه التصريحات لضخ المزيد من أجواء التوتر و التعبئة الإضافية و هي في المحصلة أقاويل تتفق مع مزاعم ميلشيات تيار المستقبل بأن الذين داهموا بيروت هم جماعات إيرانية أو على الأقل بعدم إيراني

بقلم عباس المرشد

إستمرار إحتجاز ثمانية بحرينين في سجن الحائر السعودي بدون تهم او محاكمة

يخشى ان يكونوا ضحايا الصراع السياسي والتوتر الطائفي

الحكومة البحرينية مطالبة بعمل المزيد لضمان حقوق وسلامة مواطنيها
مركز البحرين لحقوق الانسان – 8 مايو 2007

مازال ثمانية من المدرسين البحرينين معتقلين منذ أكثر من شهرين في زنزانات أنفرادية بإحد السجون السعودية (سجن الحائر- بالرياض) والمخصص كما يبدو للقضايا الامنية، وذلك بدون توجيه أية تهم لهم. والمحتجزون هم: مجيد عبدالرسول سلمان الغسرة، عباس أحمد إبراهيم، سيدأحمد علوي عبدالله، عيسى عبدالحسن أحمد، محمد حسن علي مرهون، محمد عبدالله المؤمن، إبراهيم مرزم ومحمد مهدي. ويعيش المحتجزون واهاليهم حالة نفسية سيئة، حيث ليس من الواضح حتى الآن ما هي طبيعة القضية ومصيرها، كما ان ليس بالامكان توفير الاستشارة القانونية لهم.

وتفيد التقارير بأن البحرينيين الثمانية كانوا في زيارة إلى مدينة الرياض في فترة إجازة العمل، وفي طريق عودتهم للبحرين ظلوا الطريق، فدخلوا منطقة عسكرية فتم حجزهم. وقد ظلوا في عداد المفقودين ولم يكشف عن حجزهم الا بعد اربعة أيام وبعد جهود مكثفة من الاهالي في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية. ولم يسمح للمعتقلين بلقاء اهاليهم الا بعد مرور 55 يوم من الاحتجاز، وقد اخبر المعتقلون اهاليهم بأنهم يتعرضون لضغوط نفسية شديدة، وقد تم التحقيق معهم في تفاصيل حياتهم وتم الدخول الى بريدهم الالكتروني، والضغط على كل واحد منهم للحصول منه على معلومات عن نفسه وعن اصدقائه الآخرين. كما تم التحقيق معهم بشأن انتماءاتهم ومعتقداتهم – حيث ينتمون الى المذهب الشيعي فيما ينتمي نظام الحكم في السعودية للمذهب الوهابي السني.

وقد تعاطفت الصحافة في البحرين بشكل واسع مع المعتقلين، وحث اعضاء مجلس النواب الحكومة البحرينية بالسعي للافراج عن المواطنين الثمانية، واصدرت الحكومة بدورها قرارا بالعمل والإسراع للافراج عنهم، واصدرت منظمة العفو الدولية بيانا عاجلا، الا ان مصير القضية لا يزال مجهولا حتى الآن.

ويخشى مركز البحرين لحقوق الانسان ان يكون المعتقلون الثمانية هم ضحايا الصراع السياسي والتوتر الطائفي في المنطقة، ويدعو المركز الجهات المعنية بالتحرك العاجل من أجل:

1. الاطلاق الفوري للمعتقلين الثمانية مادام لم تتوفر هناك دلائل على ارتكابهم اية افعال تعد جرائم وفقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان
2. ضمان حقوق المعتقلين وفقا للمعايير الدولية، ومن ذلك السماح بزيارتهم والاتصال بهم بشكل منتظم من قبل الاهالي والمحامين،
3. وضمان حقهم في الاستشارة القانونية ووجود محامي وقت التحقيق.
4. التحرك الجدي من قبل حكومة البحرين لضمان حقوق

كيف أعاودك وهذا أثر فأسك؟! هل هناك فرصة لحوار جاد مع وجود العصا؟

عبدالجليل السنكيس
23 مايو 2008م

العنوان لحكاية خرافية بين حطاب وحية وكيف أن الحطاب أقنع الحية في الدخول في معاهدة سلام بعد فترة الإقتتال بين الطرفين. لم يكن هناك جدية حقيقية بين الطرفين، ولكن تماشى الطرفان في هذا التوجه. كان الحطاب يحمل فأسه أكثر الوقت، وما أن لحظ الحية في بعض غفلتها، هجم عليها بفأسه لقطع رأسها، ولكنه فشل، وبدلا من ذلك جرحها في جسمها، وما لبثت أن هربت مختبئة في جحرها. أدرك الحطاب بأن عدم قطع رأس الحية يعني أنها لا زالت على قيد الحياة، وأنها سوف تعود لمهاجمته. فما كان منه إلا أن طرق باب جرحها، طلباً للسماح والعودة للسلام، فردت عليه الحية، كيف أعاودك، وهذا أثر فأسك.

طبعاً هنا عدة دروس ومعاني من هذه القصة الخرافية، ويهمني منها أمر واحد فقط، هو معالم جدية الرغبة في الحوار والتحاور بحيث يعيش جميع الأطراف في عيش وسلام. لم يكن في أي حال من الأحوال أن تطمئن الحية في ظل استمرار رفع الحطاب لفأسه، كما لايمكن أن يطمئن الحطاب للحية في ظل عدم وجود الضمانات. ومع اختلاف الأدوار، إلا إن فكرة أن تكون هناك عصاة غليظة مرفوعة لا يمكن أن تخلق أجواء اطمئنان بين المتحاورين، خصوصاً وان العصا موجهة لأحدهما.

وإسقاطاً على مجريات الوضع في البحرين، وأجواء الحديث عن دخول النظام في حوار مع الأطراف العصية التي رفضت التطبيع مع مشاريعه ومشاركته عملية تزوير الإرادة الشعبية وتهميشها وتحجيمها، فإن النظام قد قام بالآتي:

1) القبضة الأمنية الصارمة المتمثلة في ضرب الإعتصامات السلمية والإعتداء في أي وقت وأي مكان

2) بسط اليد وتمكين ميليشياته المسلحة للإعتداء على الجميع (نساء، رجال، أطفال شيوخ دين، مهنيين) وخلق حالة من الرعب والإرهاب بين الأهالي دون وجود آلية لجم ومراقبة لأولئك المرتزقة من جنسيات مختلفة.

3) تفعيل الثلاثي الأمني (القانون السيء، النيابة العامة والقضاء المجير) بدفع من القيادات الأمنية الضاربة ومجموعة معذبي الأجهزة الأمنية

4) مسرحة قصص وتمثيليات أمنية ينتج عنها هجوم واعتداء على البيوت وانتهاك حرمات المواطنين، واعتقال العشرات من الشباب واستخدام الثلاثي الأمني ضدهم. وقد بدأت هذه المسرحيات منذ ديسمبر الماضي ونتج عنها اعتقال ما يتجاوز المائة من الشباب والناشطين، أفرج عن بعضهم بعد تذويقه صنوف العذاب الشديد، وبقى حوالي 65 معتقلاً بينهم نشطاء معروفين. وشملت التحركات الأمنية المرسومة: قتل الشهيد علي جاسم مكي، حرق الجيب، السلاح المزعوم، اعتقالات الإعتصامات والإحتجاجات، حرق مزرعة عطية الله، حرق سيارة الميليشيا وموت أحد أفرادها، تهشيم سيارة رجل مخابرات بلباس مدني في سار، تهشيم سيارة مخابرات بلباس مدني في جدحفص، الإعتداء على سيارة الشرطة في سترة والديه وغيرها.

وأربط بين أسلوب النظام في "التقدم للأمام" باحتجاز وارتهان العشرات من الشباب "الناشط" بعد تعذيبهم وتوجيه التهم الجنائية لهم وتعريضهم بعد ذلك لأحكام سجن قاسية، وبين أسلوب الكيان الصهيوني في الإستمرار في بناء المستوطنات في ظل الحديث عن الحوار مع الفلسطينيين وذلك بقصد فرض واقع تفاوضي أقوى بالنسبة للاسرائيليين وبحيث يصبح الحديث عن المستوطنات المبنية حديثا هو الذي يفرض نفسه على الحوار ويصبح في محل تحاور ومساومة على حساب القضايا الأساسية والقديمة.

هذا هو الأسلوب نفسه الذي يستخدمه النظام في البحرين هذه الأيام. محاولة التقدم للأمام وفرض الورقة الأمنية الضاغطة من خلال المسرحيات الأمنية المختلفة المدعومة بتوجيه إعلامي وسياسي ومجتمعي لفرض جو مساومة لا يمكن الفرار منه ويفرض على المتحاورين، في ظل الوعود المنقوضة والعهود المنكوثة في الإفراج عن المعتقلين السابقين، وفي ظل ضغط الأهالي جميعاً للإفراج عن المعتقلين الذين يتعرضون بلا شك ودون أن أهون الأمور لصنوف التعذيب من قبل معذبي الجهاز الأمني الموجودين في التحقيقات الجنائية.

والأسئلة الملحة هي:

- هل يمكن أن يتولد جو حواري يتعاطى مع ملفات الساحة الأساسية في ظل وجود "رهائن" وكبش فداء لتغيير سياسي ما، أو توجه لإعادة إنعاش مشروع النظام الذي فارق الحياة بعد أن نكث بعهوده التي وعدها للشعب في العام 2001 و2002م، وبعد أن عرف القاصي والداني دوره وتوجهه لتغيير التركيبة السكانية عبر مشروع الاستيطان وتوطين الأجانب؟

- وهل يمكن أن يدخل في الحوار من يعتقد بأن شباباً يتعذبون ومعرضين للتغييب بسبب أحكام جائرة بسبب مواقفهم السابقة وأنشطتهم السلمية ومشاركتهم في برامج مطلبية تنشد العزة والكرامة لهذا الشعب، وان يكون له سلطة القرار والتوزيع العادل للثروة؟

- هل يمكن لمن يدخل في الحوار وهو يقع تحت ضغط شعبي من الأهالي (من أمهات وزوجات وعائلة) بضرورة العناية والإلتفات لحاجتهم وحقهم الإنساني؟

- هل يمكن أن يرسل موضوع "رهائن انعاش مشروع النظام" رسائل تطمين وثقة للناس- المطلوب منهم ان يشاركوا في عملية الإنعاش- في أي مشروع تحاوري في ظل رفع العصا الأمنية وفي ظل استمرار احتجاز الشباب الذين لايقل عددهم عن 65، تجاوز بقاء بعضهم في الحبس أكثر من 5 شهور؟

إن النظام يريد أن يدخل في عملية تحاور للوصول لأهداف سياسية (منها انعاش مشروعه السياسي، إعادة الإستقرار للبلاد لضمان عدم هروب أموال ومشاريع الإستثمار، تخدير المطالبة بالحقوق) وهو متقدم في النقاط وفي جعبته أسهم كافية منذ البداية. وفي المقابل، من يدخل معه في الحوار، مع قوة قضيته وطرحه، سيكون مثقلاً وتحت ضغط نفسي كبير خصوصاً من القواعد الشعبية، يليها النخب السياسية. وهذا وضع غير منصف وعادل (قسمة ضيزى كما يقول القرآن الكريم).

وأعتقد بأن النظام، في ظل استمراره في التحرك الأمني الواسع، يرسل رسائل عدم تطمين تعبر عن عدم جديته في تصفية الأجواء وخلق جو هادئ للتحاور من أجل أن تصل سفينة الوطن لبر الأمان. وعليه وقبل الولوج في أي حديث جدي، لابد أن يغلق الملف الأمني برمته، كما حدث في 2000م، كي نقبل أو أن ندخل في تفاصيل الحديث أو التحاور من أجل التوافق على حلول جذرية للقضايا الأساسية والأزمات التي تعصف بالبحرين.

اللهم إني بلغت.. اللهم فاشهد..

إستمرار الفعاليات : كرزكان قرية الصمود والثبات

* ندوة وعد تكشف ما يعانيه (معتقلي قضيتي كرزكان)

اقيم مساء الاثنين 26 مايو 2008 بجمعية العمل الديمقراطي (وعد) ندوة جماهيرية بخصوص (معتقلي قضيتي كرزكان) وذلك لكشف ما يعانية المعتقلين جراء التعذيب الوحشي الغير قانوني وذلك بالاستماع لشهادات اهالي المعتقلين .

وقد شارك في الندوة عدد من الشخصيات السياسية منهم :ابراهيم شريف (جمعية وعد) و رضوان الموسوي (جمعية العمل الاسلامي) والمحامي عيسى ابراهيم (هيئة الدفاع عن المعتقلين) والناشطة زينب الدرازي (مديرة الندوة)والناشطة أمنة (اتحاد المرأة الاردني)... وشخصيات اخرى. ، كما عرض فيلم وثائقي يحكي تفاصيل الاعتقال بعنوان (صدى القضبان).

حيث حضر سماحة الشيخ الاستاذ حسن المشيمع (حركة حق) وعدد غفير من اهالي قرية كرزكان والقرى المجاورة .

وابتداءت الندوة بكلمة الى السيد ابراهيم جمعة (والد المعتقل السيد صادق) تحدث فيها عن كيفية الاعتقال الذي تعرض له ابنه بعد ان قامت القوات الامنية بمداهمة منزلة واعتقال ابنه بطريقة وحشية .

ومن ثم تحدث جعفر علي حسن (شقيق المعتقل أحمد) قائلا: بأنه احمد كان ينوي بالزواج ، الا ان اعتقاله حرمتنا من الحلم الذي كانا ننتظره ، بعد الحاح من قبل والديه .

وبعدها كانت كلمة لام علي (اخت المعتقل حامد) بالنيابة عن ام المعتقل قالت فيها : في البداية اوجة شكري وامتناني الى القائمين على هذه الندوة.حيث تم اعتقال ابني حامد قبل يوم من زواجه الذي كان من المقرر اقامته مع الزواج الجماعي ، الا ان اعتقال ابني حرمتنا من الفرحة . وما زاد حزننا هو بعد سماعنا خبر زفافه(زفاف رمزي) في الزواج الجماعي بعد ان حملوا صورته وهو في السجن الانفرادي .

ومن ثم استنكرت ام سيد شبر (شقيقة المعتقل حامد) : ما يحدث للمعتقلين جراء التعذيب الوحشي في بلد القانون ، كما طالبت بان تكون هناك محاكمة عادلة .

بعدها تم عرض فيلم وثائقي بعنوان (صدى القضبان) والذي يحكي كيفية الاعتقال وما يعانية المعتقلين وذلك بشهادة اهاليهم.

وعلقت الناشطة أمنة (اتحاد المرأة الاردني) :ان ما يحدث في البحرين ممارسات غير شرعية وغير قانونية ، وادعو الجميع الى الوحدة وذلك للدفاع عن المعتقلين للافراج عنهم ، ومن ثم شكرت الحاضرين وخصوصا النساء .

وعلق المحامي عيسى ابراهيم (هيئة الدفاع عن المعتقلين) : ان مرحلة امن الدولة يعود مجددا في عهد الاصلاح ، وطالب بعرض جميع المعتقلين الى لجنة مستقلة محايدة .

واختتمت الندوة بكلمة الى الاستاذ ابراهيم شريف (جميعة وعد) : بان قضية حادثة كرزكان (حرق المزرعة والجيب) هي احدى المسرحيات التي جاءات للقضاء على النشطاء الذين يطالبون بحقوقهم، وان الدولة تشهد حالة غير مستقرة في مسلسل من الاحداث منها : (الملثمين المسلحين) و (التفتيش الغير قانوني من قبل مدنين) و (الافراط في استخدام للاسلحة من قبل قوات الامن) وغيرها ....

* إعتصام سلمي يوم الخميس 22 مايو 2008 للجنة أهالي المعتقلين

إعتصم العشرات من الرجال والنساء والأطفال عند دوار كرزكان بشكل سلمي وحضاري رافعين صور أبناءهم المعتقلين ومطالبين بإطلاق سراحهم , و أتت قوات المرتزقة بشكل مفاجئ وأعتدت عليهم بوابل من عبوات الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية وتم ملاحقة المعتصمين الى داخل القرية ، وتكسير السيارات الموجودة عند موقع الأعتصام وايضاً تم أعتقال شخص والأعتداء عليه بضرب المبرح فتجمعت النساء والرجال على قوات الشغب مطالبين الأفراج عنه وتم

* إعتصام أمام النيابة العامة 18 مايو

إعتصم الأهالي نساء وأطفال امام النيابة العامة مطالبين الإفراج عن أولادهم ، الذين أعتقلوا بسبب مسرحيتي حرق الجيب ومقتل الشرطي ، وحرق مزرعة الجلاد عبدالعزيز عطية الله آل خليفة

نبيل رجب لآفاق: أدعو لقيام تكتل خليجي للدفاع عن حقوق المواطنين الشيعة

آفاق: هل لموضوع التمييز أي ارتباط بالمحيط الخليجي والإقليمي والدولي؟ أم انه يقتصر على البحرين فقط؟

نبيل رجب: لابد الإشارة الى أن موضوع التمييز ضد الشيعة موجود في بعض دول الخليج الأخرى إلا انه يتفاوت في درجاته، وأسوءها ما هو موجود في البحرين والسعودية.

اعتقد بأنه حان الأوان لأن يشكل تكتل خليجي يدافع عن حقوق الشيعة من ناحية المطالبة بمساواتهم ببقية المواطنين، وإدماجهم في مؤسسات دولهم ووقف استهدافهم إعلاميا، أو تكفيرهم أو التشكيك في وطنيتهم كما هو جاري في البحرين والسعودية.

أصبح وجود كيان أو تكتل يعمل على هذا الملف أمر مهم، وهناك الكثير من المنظمات واللجان الدولية الناشطة في الدفاع عن الأقليات السكانية أو السكان الأصليين في دول مختلفة من العالم، إلا انه لا توجد حتى الآن منظمة أو لجنة حقوقية عاملة على الدفاع عن الطائفة الشيعية في الخليج العربي، بل أصبح من الضروري اليوم إيجاد كيان ما يدافع عن حقوقهم وثقافتهم كأقليات أو كسكان أصليين لتلك المناطق ويجري اضطهادهم أو التمييز ضدهم.

آفاق: هل لأحداث العنف في البحرين أي ارتباط بموضوع التمييز؟

نبيل رجب: إن استهداف فئات معينة في مصدر رزقها وتهميشها وعزلها سيدفع أبنائها إلى التصادم وردود الفعل العنيفة أحيانا، بل أن إصرار الحكومة على الاستمرار بهذه السياسة والمنهج تجعل من الوضع في توتر دائم، بل تدفعه للاشتعال في أي لحظة. نعم أن الأسباب الحقيقية وغير المباشرة لأحداث العنف والمواجهات الأمنية التي تجرى في مناطق وقرى البحرين وفي فترات متقطعة هو ردة فعل لشعور تلك الفئة الكبيرة من المجتمع البحريني بالعزلة والتهميش والتمييز الواقع عليهم وعلى أبنائهم وعلى مناطقهم. وعادة ما تشتعل المواجهات الأمنية تحت مسميات مختلفة إلا أن الدافع الحقيقي هو تلك السياسة التمييزية الخاطئة.

إن أسباب غالبية النزاعات والحروب الأهلية في جميع مناطق العالم اليوم هو التمييز والتهميش الذي مورس في فترة ما بتلك الدول على بعض الفئات، أو بسبب تمكين مجموعات أو أثنيات من أبناء تلك الدول على فئات أخرى مهمشة، بل أن الكثير من تلك النزاعات والحروب الأهلية كانت دوافعها وبدايتها وأسبابها هو نفس ما يجري ألان في البحرين، من تهميش اقتصادي وتمييز وظيفي وعزل سياسي وثقافي واجتماعي لأبناء هذه الطائفة.

آفاق: لكن وزير دفاع البحرين صرح لصحيفة الحياة يوم السبت الماضي في أن الأحداث الأمنية أو ما تسمونها الأعمال الاحتجاجية في البحرين مدعومة من إيران ويراد بها العبث بأمن بالبحرين .

نبيل رجب: كون البحرين حليفا رئيسيا للولايات المتحدة، نحن نقرأ هذا التصريح في ذلك السياق وهو التحشيد الأمريكي الغربي ضد إيران، وليس له أي علاقة بالواقع المحلي بل ينافي الحقيقة، وقد رأينا نفس التصريحات من نفس الوزير كلما توترت العلاقة بين إيران من جهة والولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى.

للأسف الشديد دأبت الطبقة الحاكمة في البحرين على الحديث والتحذير من الخطر الإيراني على امن وسلامة البحرين كلما زادت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بحقوقها والمناهضة للتمييز، وزادت الضغوط الخارجية عليهم جراء ذلك أيضا، وهذا ما عاصرناه في الثمانينات والتسعينات ويكرره الآن وزير الدفاع وبعض المسؤولين البحرينيين في لقاءاتهم مع زوارهم من المسئولين الغربيين، بل ربط كل تلك الأحداث والأعمال الاحتجاجية الجارية في البحرين بإيران.

للأسف الشديد إن الحكومة تعتقد بأن التحذير دائما من الخطر الإيراني على أمنها واستقرارها الداخلي، والإيحاء بأن الأحداث الداخلية تأتي بإيعاز من إيران، وان الشيعة في البحرين مرتبطون وموالون لإيران، ربما يخفف عليها الضغط الخارجي ويبرر لهم سياستها في اضطهاد الشيعة، بل تعتقد بأنه يعطيها الدعم الغربي والأمريكي المطلوب لتهميش وضرب المعارضة التي يغلب عليها الشيعة. ودائما ما حاولت السلطة الاستفادة من العلاقة العدائية بين إيران والغرب وتوظيفها في تعزيز سياستها ضد المعارضة.

إن ما يجري في البحرين اليوم من أعمال احتجاجية هو رد فعل طبيعي ونتيجة منطقية لسياسة تمييز ظالمة ومستبدة ضد سكان هذا البلد على مر السنين. إن مراهنة الحكومة على استمرار تلك العلاقة السيئة بين الغرب وإيران واستقواءها الدائم بالولايات المتحدة ضد المطالب الشعبية، والهروب من الأزمات المحلية للخارج بدلا من معالجتها، والاستفادة من النزاعات الإقليمية لتكريس ظلمها، أمر مؤسف وخطير واثبت فشله واستحالة الاعتماد عليه على مر السنين، وإن خيار التأييد والالتفاف الشعبي حول الحكومات والأنظمة الحاكمة وتأيد شعوبها لها هو عامل الاستقرار الوحيد للأنظمة الحاكمة.

إن وزير الدفاع البحريني يقود جيشا من الأجانب والمجنسين الذين تم جلبهم من دولا مختلفة، ويمنع المواطنين من العمل في جيشه لاعتبارات طائفية، بل قام بتطهير وزارته من المواطنين من أبناء الطائفة الشيعية حتى أوصلهم إلى اقل من 1% بالرغم من إنهم يمثلون أكثر من 70% من مكونات الشعب.

آفاق: هناك مشروع إصلاحي قائم في البحرين كيف يتم تطبيق ذلك في ظل الاتهامات بالتمييز؟

نبيل رجب: نعم لابد الإشارة بأنه قد حصلت بعض التغييرات الايجابية منذ تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة للسلطة مثل خروج السجناء السياسيين وعودة المنفيين، واتساع الهامش العملي لحرية التعبير، وعودة الحياة النيابية ولو بشكل ناقص، إلا انه يظل أفضل مما كانت عليه الأوضاع في مرحلة التسعينات والثمانينات.

لكن ومنذ مجيء الملك أيضا يتعرض أبناء الطائفة الشيعية إلى تمييز منظم وتتعرض الوظائف العليا في الحكومة وفي المؤسسات التي تملكها إلى تطهير طائفي خطير يراد به عزل أبناء الطائفة الشيعية من جميع المناصب إلى جانب التهميش في مجال الاقتصاد والتعليم والسياسية.

آفاق: هل تعتقد أن التمييز منظم أم انه تصرفات شخصية منعزلة لا ترقى إلى الفعل المنظم؟

نبيل رجب: إننا نتحدث عن تمييز منظم ممأسس ممنهج تقوم به وترعاه وتحتضنه حكومة البحرين، وتستهدف فيه السكان الأصلين الشيعة ، بهدف تهميشهم اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وعزلهم عن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد. بل شن حرب إعلامية عليهم من خلال الصحف القريبة من السلطة أو البرامج التلفزيونية، عن طريق التشكيك في وطنيتهم تارة وتكفيرهم تارة أخرى، و زرع شقاق الفتنة بينهم وبين إخوتهم من أبناء الطائفة السنية.

ان الحكومات الصالحة تتميز عن الحكومات الفاسدة من خلال طبيعة العلاقة بين طوائفها وعناصرها ومكونات شعبها بعضهم ببعض. ويعد الشحن والتنافر والكراهية بين الناس على أساس طائفي أو ديني أو اثني أو عنصري في بلدا ما، دليل على فساد تلك الحكومات وسوء إدارتها لشعبها وعدم عدالتها في حكمها.

والعكس من ذلك تماما يعد الوئام والاحترام والتسامح الديني أو المذهبي أو العنصري بين مكونات الشعب وأفراده دليلا على عدالة تلك الحكومات وديمقراطيتها واحترامها لحقوق الناس دون تمييز.

آفاق: ما المطلوب لمعالجة هذا الملف الآن؟

نبيل رجب: إننا كحقوقيين نطالب البحرين بتنفيذ جميع التزاماتها الدولية وعلى رأسها توصيات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري، والتي امتنعت حتى الآن على تنفيذها.

وكانت اللجنة قد أوصت بضرورة اتخاذ حكومة البحرين الإجراءات اللازمة من اجل معالجة التمييز الظاهر ضد أبناء الطائفة الشيعة، والمطالبة بمنح إفرادها الفرص المتكافئة بشكل متساوي، والتأكد من أن التمييز ليس هو السبب في حرمان بعض الفئات التي لا تحمل الجنسية البحرينية ، وطالبت كذلك بضرورة إصلاح القوانين بما يجرم التمييز ويعاقب عليه ويعطي حق التقاضي والإنصاف للمتضررين منه.

ويعتبر امتناع تنفيذ الحكومة لتلك التوصيات حتى ألان مؤشر لمدى التراجع في جدية الحكومة في الإصلاح القانوني و السياسي في المملكة.

كذلك حذرت العديد من المؤسسات الحقوقية والإعلامية والبحثية الدولية من ان ما يحصل في البحرين نذير خطر إن لم تتوقف الحكومة عن سياسة التمييز.

فقد أصدرت المنظمة الدولية للازمات قبل عامين تقريرا هاما تحت عنوان التحدي الطائفي في البحرين، والذي أعلنت فيه بأن البحرين ستواجه مرحلة خطيرة من عدم الاستقرار إن لم يتم وبشكل عاجل اتخاذ خطوات لمعالجة معاناة الطائفة الشيعية المهمشة، وها نحن نشهد اليوم تدهور الأوضاع الأمنية في جميع مناطق البحرين، وللأسف أن المعالجات الحكومية كعادتها معوجة واختارت الحلول الأمنية والقمعية بدلا من البحث في جذور الأزمة والعمل على علاجها.

إن حكومة البحرين مطالبة اليوم أن تضع حدا لممارسة التمييز ضد أبناء الطائفة الشيعية من خلال التوقف عن التلاعب بالتركيبة السكانية، ووقف التجنيس الطائفي والسياسي للأجانب، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية بما يعكس الواقع السكاني بشكل عادل، ووقف منح الجنسية وحق التصويت لمواطني المملكة العربية السعودية أو لأفراد الجيش من الأجانب، والتوقف عن التشكيك في ولاء أبناء الطائفة الشيعية لبلدهم أو تكفيرهم أو الأساة لهم في أجهزة الإعلام والصحف البحرينية، ووقف التطهير المذهبي لوظائف الدولة والمؤسسات المملوكة لها، وفتح مجال التوظيف أمامهم في الدفاع والداخلية وجميع مؤسسات الدولة المحرومين منها، وضرورة أن يعتمد التعيين في الوظائف الحكومية على الكفاءة وليس الطائفة أو القبيلة أو الأسرة .

الثبات طريق النصر، والطغاة الى هزيمة بعون الله

ما هذا الصمت؟ وما هذا السبات؟ وكيف تكلست القلوب فلم تعد تخفق لصراخ سجناء الرأي والسياط تكوي ظهورهم؟ وما هذه الميوعة السياسية التي تجعل المواقف، مهما بدت معارضة، تصب في خانة نظام القهر والاستعباد والاحتلال؟ ما هذه الردة على القيم النضالية والمواقف البطولية التي سطرها شهداؤنا الابطال؟ هل قررنا ان نفرغ ذكرياتهم من محتواها كما فعلنا مع قضية استشهاد أبي عبد الله الحسين عليه السلام؟ لقد حولناه الى مأساة شخصية وابتعدنا عن رسالته ومضامينها، فلم نعد نتحدث عن "ثورة" مقدسة ضد الظلم والاستبداد والحكم الأموي التوارثي البغيض، بل ذهب البعض الى القول بان الحسين قاتل مضطرا، ولم يكن يرغب في النزال! شهداؤنا ايضا تحولوا الى اوراق للمزايدة، حتى أصبح "عيد الشهداء" مرفوضا لانه يتعارض مع مناسبة مرتبطة بالعائلة الخليفية الظالمة، وهي مناسبة لا تهم اهل البحرين من قريب او بعيد.

فمتى اصبح يوم جلوس أي من هؤلاء اليزيديين "عيدا" لدى الأحرار السائرين على درب الحسين عليه السلام؟ ومن الذي اتخذ قرار التطبيع مع نظام رفض الاعتراف بوجود شعب البحرين كشريك دستوري وسياسي، ويعمل ليلا ونهارا لاستبداله بآخرين ما فتيء يأتي بهم من كافة اصقاع الارض، ويعتقل الاطفال والشباب ويعتدي على النساء في الشوارع بدون حياء او خجل، ويواصل سلب اموال البلاد واراضيها؟ اذا كان هناك قرار من هذا النوع، فانه قرار من طرف واحد، لان الطرف الآخر يفعل كما فعل معاوية مع الامام الحسن عليه السلام، فما ان ضمن التصويت على الميثاق، حتى مزق "الاتفاق" وقال: أضعه تحت قدمي، فألغى الدستور بعد ان وقع وثائق باحترامه وتحكيمه، وبسط يده على الناس مستبدا لا يجرؤ أحد على مساءلته او مناقشته.

ما الموقف؟ وكيف تصنع البطولات والانتصارات؟ هاهي زنزانات التعذيب تستقبل قوافل الابرياء الاحرار من كافة مناطق البلاد، فلا يرتفع صوت مستنكرا ذلك الاجرام، بل ان البعض ما يزال يجر الشعب لمد يد الاستعطاف، بدلا من تقنين الحقوق وكافة مستلزمات الحرية. بالامس حاصر جيش جرار منزل السيد عقيل الساري لاعتقال طفله، جهاد، الذي لم يبلغ العاشرة من العمر، فما ذرفت عين من اجله الا نزرا. وتواترت الانباء عن الاعتداء المخزي على عقيلة الشيخ علي بن أحمد الجدحفص، وهي جريمة يهتز لها عرش الرحمن، فما كان لقلب ان يخفق ألما لذلك المصاب. ولذلك تتواصل الاعتقالات ومعها جرائم التعذيب، فمن أمن العقوبة أساء الأدب. فما دام النظام لا يواجه أية عقوبة، سياسية او اجتماعية من المواطنين (بالتظاهر والاحتجاج والمقاطعة الشاملة ولو بالقلب) فما الذي يحمله على التوقف عن هذا الاجرام؟ وتأتي انباء المزيد من الاعتقالات من منطقة السهلة: السيد شبر السيد خلف وزكريا احمد الملا وحسين العريبي ويوسف جعفر والسيد علي فردان وجاسم محمد وابراهيم جعفر حبيب، ويجرون أسرى الى سجون الطغاة والظلمة، فلا تمثل تلك الجريمة حافزا لمقاطعة مجالس الشيخ حمد التي اصبحت مجالس سوء لتقنين ظلم أهل البحرين وتشريع الانتقام ممن يعارض نظام الاحتلال الخليفي منهم. لقد كانت العائلة الخليفية تمارس كافة اشكال الظلم والعدوان بحق الاحرار بقرارات خاصة منها، طالما اعتبرت "جائرة" و "غير قانونية". اما اليوم فهي تمارس كل ذلك ولكن بغطاء قانوني وإقرار "برلماني". ان الشكوى لله وحده، ولا أحد سواه، لما يحل بهذا الشعب من كوارث على أيدي هذه الطغمة الشريرة.

ويتوالى تشريع الظلم بدون توقف في مجالس السوء التابعة للعائلة الخليفية بدون حياء او خجل من قبلها، وبدون احتجاج او رفض عملي ممن هم في موقع المسؤولية على مستوى الشعب. فبعد قانون "الارهاب" و "قانون الصحافة" و "قانون التجمعات" و "قانون الجمعيات" جاء ما يسمى "قانون المولوتوف" الذي سوف يستخدم قريبا لتجريم المظلومين المدافعين عن أنفسهم ووطنهم وأرضهم السليبة. وأخيرا يأتي قانون "الغازات المسيلة للدموع"، ليجيز استخدامها بحق اهل البحرين، ويمنع استعمالها في الحروب! فما أتفه هذا التشريع، وما أبعده عن العدالة! فما أكثر الأبرياء الذين سقطوا ضحايا لهذه الغازات السامة في العقود الاخيرة. لقد حدث كل ذلك خارج اطار القانون، ام اليوم فان الاعتداءات المتصاعدة على اهل البحرين تتم وفق "قوانين ديمقراطية" صادرة عن مجلس الشيخ حمد التي تم تشكيلها لتقنين الظلم والاستبداد، وليس لحماية اهل البحرين من ظلم العائلة الخليفية وأزلامها. ولذلك لم يكن امرا غريبا ان يظهر المجرم أحمد عطية الله آل خليفة منتصرا بعد الاستجواب الهش الذي وجه اليه، فأصبح "سيد الموقف" يستقبل بالتقدير وتبويس الانوف، برغم ارتكابه جرائم ضد الانسانية من بينها الابادة وتهديد السلم الاجتماعي، واثارة النعرات الطائفية، وتشجيعها بتمويل المحرضين عليها في الاعلام المحلي، حسب ما جاء في تقرير البندر. كيف يخرج هذا المجرم منتصرا؟ أليس حريا به ان يرزح وراء القضبان، يواجه العدالة، ويحاسب قانونيا على ما ارتكبه من جرائم بحق أهل البحرين؟

وما أوسع المفارقة بين وضعنا في البحرين التي تسودها حالة من الخنوع والاستسلام للشر والظلم والاستبداد، واوضاع المجاهدين في لبنان، الذين لم تتشوش حقيقة الوضع في اذهانهم يوما، وما يجب ان يفعلوه. فكانت النتيجة تحقيق الانتصارات، الواحد تلو الآخر. فلقد هزموا المحتلين الصهاينة، وأتبعوا ذلك بهزيمة أذنابهم في لبنان. لقد كان قرار أبطال لبنان حكيما عندما قرروا التمرد ضد النظام الجائر، وواجهوه برباطة جأش، متوكلين على الله الذي لا يخذل عباده اذا أخلصوا النية له وساروا على طريق مقاومة الظلم والاستبداد متوكلين عليه سبحانه، غير خائفين من شياطين الانس وطغاة الزمان "انا للنصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا"، "ومن يتق الله يجعل له مخرجا"، "والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا". فأية قوة تستطيع منع انتصار الحق والايمان؟ فعندما لم يتردد الاخوة في لبنان في مواجهة الانحراف والظلم والعمالة والاستسلام، زادهم الله هدى وآتاهم تقواهم "وكا حقا علينا نصر المؤمنين".

ان للنصر شروطه، فمن يتردد في الموقف ويبقى مشوش الفكر والموقف وغير واضح في مدى الالتزام بـ "التكليف الشرعي" المنصوص عليه قرآنيا وفي السنة النبوية الشريفة وأحاديث أهل البيت عليهم السلام، لا يستطيع ان يحقق نصرا له او لأمته. فالنصر معقود بالثبات على الموقف والتمسك بالايمان، والطاعة المطلقة لله وحده، فذلك مصدر الثقة بالنفس والاستعلاء على القوى الشيطانية وطواغيت الزمان. هذا ما تعلمناه في حياتنا وشاهدناها في مناطق عديدة، وما قرأناه في قرآننا الكريم، واستوعبناه من حياة أئمة المسلمين عليهم السلام. نبارك لاخوتنا الصامدين في لبنان انتصارهم العظيم الثاني، وندعو الله ان يثبت أهلنا على القول الثابت في الحياة الدنيا، فذلك هو الطريق الى النصر، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

البحرين: عودة محاكم أمن الدولة واستمرار المداهمات والإعتقالات

الحكم بالسجن على متظاهرين من أول جلسة وبدون وجود محام

قبل فجر يوم أمس، داهمت قوات الأمن الخاصة عدة بيوت في منطقة السهلة وعاثت فيها التخريب وأشاعت بين أهلها الرعب عند اعتقال عدد من أبناءها. وكانت تلك القوات المرتزقة (يمنية، سورية، أردنية، بلوشية وعراقية)
قد اعتدت على نفس القرية في الليلة السابقة واعتقلت بعض شبابها، كما اعتقل البعض الآخر من مكان عمله، كل ذلك دون وجود أمر قضائي، كما اقتيد جميع من اعتقل لمكتب التحقيقات الجنائية ذي السمعة السيئة في استخدامه جميع صنوف التعذيب لإستلال الإعترافات. وعرف من بين المعتقلين والمستهدفين من القرية: زكريا أحمد الملا- حسين حسن أحمد العريبي- سيد شبر سيد خلف- علي سيد عباس الفردان- سيد حسين سيد محمد سيد سعيد- فاضل عباس –سيد علي سيد محمد – علي أكبر سعيد علي- يوسف جعفر يوسف من جانب آخر، فقد تكررت المحاكمات لمشاركين في الإحتجاجات السلمية منذ الجلسة الأولى وصدرت بحقهم أحكام بالسجن من دون وجود أي محامي معهم في المحكمة. فقد اعتمد قاضي المحكمة التهم الموجهة للمعتقلين من قبل النيابة العامة والتي استلت منهم أثناء تواجدهم في مكتب التحقيقات الجنائية ذي الصيت المشهور في اعتماده على استعمال صنوف التعذيب لإرغام المعتقلين على الإعتراف بما يريده المحققون. فقد تم في الفترة القليلة الماضية الحكم في القضايا التالية:
1) القضية رقم 3331/2008م في المحكمة الجنائية الصغرى حيث كانت برئاسة القاضي علي خليفة الظهراني والذي حكم في الجلسة الأولى للقضية بتاريخ 19 مايو بحبس المتهمين الأربعة التالية أسماءهم بالسجن والنفاذ لمدة سنة بتهمة القيام بأعمال الشغب، والاشتراك في تجمهر في مكان عام، مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص، بغرض الإخلال بالأمن العام، واستخدام العنف لتحقيق الغاية التي اجتمعوا من أجلها:

أ- حسين محمد أحمد (26 سنة) من قرية الهملة وجعفر موسى محمد حسن من قرية بني جمرة والذين اعتقلا يوم الجمعة الموافق 2 مايو بعد مسيرة سلمية حضرها نشطاء سياسيون وحقوقيون معروفون وطالبت بالإفراج عن جميع معتقلي ديسمبر وتداعياته.

ب-جاسم جابر جاسم (25 سنة) من مدينة حمد، وقد تم استدعاءه لمركز الإعتقال في مدينة حمد بتاريخ 23 أبريل الماضي. وارسل له استدعاء آخر في اليوم التالي، الأمر الذي اضطره للذهاب للنيابة العامة بوجود المحامي في صباح الأحد 27 أبريل. وقد نفت النيابة العامة وجود أي قضية ضده، مما جعله يذهب لمركز مدينة حمد في نفس اليوم لأستيضاح الأمر، ولم يعد للبيت حينها. وقد عرف أهله باعتقال ابنهم وجود سيارته في موقف المركز، وقد نكرت السلطات هناك وجود جاسم في المركز.

ت- محمد علي يوسف (24سنة) من قرية دمستان، وقد اعتقل مساء السبت 3 مايو الحالي بعد اعتصام سلمي في القرية تم مباغتته والإعتداء عليه من قبل القوات الخاصة بغية تفريق الحضور. وقد قامت تلك القوات بجر محمد علي على الشارع المسفلت من مكان اعتقاله وحتى سيارة تلك القوات حيث تكالبوا عليه وضربوه بشكل وحشي قبل نقله لمركز الإعتقال بمدينة حمد.

2)القضية الثانية هي للشاب حسن رضي حسن البقالي (20سنة) من سكنة اسكان جدحفص، حيث قبض عليه في 2 أبريل 2008م من خلال كمين بالقرب مدرسة جدحفص الثانوية للبنات شارك في عدد من أفراد الميليشيات المسلحة والقوات الخاصة التي حاصرته بعد مكالمة هاتفية تلقاها لهذا الغرض. وقبل ذلك، حضرت تلك القوات منزل حسن البقالي لأكثر من مرة ولم يكن هناك، وأشارت على أهله بضرورة تسليم ابنهم. لم يسلم حسن نفسه وكانت يقضي جل وقته خارج المنزل إذ كان عاطلاً عن العمل. بعد ثلاثة ايام من القاء القبض عليه،تمكن أفراد أسرته وكذلك المحامي الموكل عنه من رؤيته والإخطار عن معاناته في مركز الأعتقال في مركز شرطة الخميس. وقد قضى هناك بضعة أيام قبل نقله الى مركز الاعتقال في الرفاع، حيث تعرض لصنوف أنواع التعذيب والتي تشمل الضرب المبرح على القدمين، الركل واستعمال الصدمات الكهربائية في اليدين. في الآونة الاخيرة، تغير التعذيب بأن يتم رشه بكثافه على وجهه وتعريضه لغاز قاتل الحشرات وهو في حيز مغلق حتى يغمى عليه.
في 15 مايو وبدون وجود محاميه، حكم قاضي المحكمة الجنائية الصغرى على حسن البقالي بالسجن والنفاذ لسنة ونصف بتهمة التجمهر، والإعتداء على رجل أمن بلباس مدني وسرقة ألة التصوير التي بحوزته. من جانب آخر، فقد حكمت المحكمة الجنائية الصغرى أيضا على حسن البقالي في منتصف ابريل الماضي بالسجن والنفاذ لستة شهور، وكان ذلك في غياب محاميه، وبهذا يكون مجموع ما حكم عليه حسن البقالي سنتان بدأهما في سجن جو منذ اصدار ذلك الحكم.

وتعرب حركة "حق" عن قلقها للتطور الخطير في الوضع الأمني واستمرار اعتقال الشباب البحريني لا لذنب سوى مشاركته في انشطة احتجاجية سلمية. ومما يزيد القلق هو الأحكام الجائرة التي صدرت ضد أولئك الشباب استناداً على اعترافات مستلة تحت التعذيب في مكتب التحقيقات الجنائية سيء السمعة، وكون ذلك يحدث بدون وجود محامين يعيد الذاكرة لما يحدث في محاكم أمن الدولة في احداث التسعينيات.

وتدلل تلك المسلكية على نكران كبير لحق المعتقلين للدعم القانوني أثناء مواجهتهم للتهم المستلة منهم عبر الإكراه، وهو ما يتنافى مع ابسط حقوق المعتقلين.
الوقت: 4 عصرا بالتوقيت المحلي (الواحدة عصراً بتوقيت غرينتش)
23 مايو 2008م

حق: حركة الحريات والدموقراطية- البحرين
الحقوق للجميع .. Rights for All

إثنان من المتهمين الأربعة في قاعة المحكمة قبل الحكم عليهما بالسجن عام مع النفاذ

البحرين وآل خليفة هويتان مختلفتان

التتمة من ص 1

تصفها بانها "تضاهي أعرق الديمقراطيات في العالم"، ورددت تلك الاكذوبة الفاقعة أبواقها الاعلامية، وما فتئت الاسماع تصعق كل يوم بالمصطلحات الفارغة من نوع "المشروع الاصلاحي" و "الممارسة الديمقراطية" و "الحياة النيابية" حتى ليخيل للآخرين ان البحرين تحولت الى دوحة سياسية من الدرجة الاولى. أليس كل ذلك شهادات زور ممن ينطق بها تقوي الظلم وتوفر شرعية للمجرمين من السراق والمعذبين وسماسرة الأقلام والابواق المأجورة؟ ألا يستدعي ذلك هزة ضمير توقظ الحالمين من سباتهم، وتعيدهم الى الواقع المر الذي يمنح بموجبه الاجانب جوازات السفر البحرينية ويحرم اهل البحرين مثل عائلة الستراوي وعائلة ياسر الصايغ وغيرهم من ابسط حقوقهم في الحصول على جواز سفر من بلدهم التي ولدوا فيها وترعرعوا على ترابها؟ ان هذه العائلة تمارس تنفيذ مخططها في "غفلة" من القوم او "تغافل" او "انشغال" او "اشتغال" بالسياسة. فماذا يضيرها ان توجه اتهامات هشة لبعض رموزها في مجالسها الصورية ما دامت تلك الاتهامات لن تؤثر على المشروع الاخطر قيد أنملة؟ ولماذا لا تسمح بذلك ما دامت تلك "المناوشات" الكلامية غير المجدية سوف تتحول الى "بطولات" لدى البعض، فتكون تنفيسا للاحتقان السياسي الناجم عن المشاريع الاخطر؟ولماذا تمنعها وهي التي تستطيع تسويقها للآخر الخارجي بانها مظاهر "ديمقراطية" و "ممارسات نيابية" تستغل لاسكات من يعارض الحكم الخليفي وظلمه واجرامه؟

نقول اننا نميز بين البحرين والنظام الخليفي، ونعمل لتحقيق كل ما من شأنه رفع شأن البحرين كشعب وتاريخ وثقافة وعلم، وافشال كل ما يؤدي الى تلميع صورة النظام. فمثلا، اعتبرنا "مراجعة سجل البحرين في مجال حقوق الانسان" امام مجلس حقوق الا نسان التابع للامم المتحدة، محاكمة للعائلة الخليفية وليس لشعب البحرين، فالشعب هو المظلوم هنا، وهو الذي تنتهك حقوقه وحرياته، ويعتدى على بلده وتاريخه وثقافته. واستبشر المناضلون خيرا عندما وافقت الامم المتحدة على فتح ملف العائلة الخليفية، ولم يكونوا يعلمون ان الذين سوف ينبرون للدفاع عن هذه العائلة الجائرة هم أشخاص اقتنصوا من بين صفوفهم، وليسوا من ابناء العائلة الخليفية. كان الالم قاسيا في نفوس هؤلاء المناضلين، وهم يستمعون الى "شهادات الزور" في جنيف تنطلق على ألسنة أفراد يعرفون انهم لا يقولون الحقيقة، ولا يدافعون عن شعب البحرين، بل عن النظام السياسي الذي تمثله العائلة الخليفية والذي يقوم على اساس قهر اهل البحرين واستعبادهم وتعذيبهم والتنكيل باحرارهم. لقد أدت شهادات الزور تلك الى "اقناع البعض"، خصوصا مع انهيال المال النفطي الهائل لشراء الضمائر والمواقف، فصوتوا لصالح "عضوية" البحرين لمجلس حقوق الانسان. العضوية هنا ليس لشعب البحرين بل للعائلة الخليفية والنظام السياسي الذي تمثله، ولذلك يصاب المناضلون بالألم الشديد عندما يتحقق لهذا النظام الجائر ما لا يستحقه، بدعم مكشوف من أبناء جلدتنا. وأملنا ان يدخل الله شيئا من النور في القلوب النائمة فيوقظها على الواقع المر، وتدرك ان مصلحتها ان تقف بوجه هذا الظلم الذي، ان بقي في الحكم طويلا بوضعه الحالي، فلن يملك الاحرار الا ان يقولوا: سلام على بحرين الآباء والاجداد، سلام على دوحة العلم والايمان، سلام على صعصعة وابراهيم، والشيخ ميثم والسيد هاشم وبقية العقول العملاقة التي انجبها تربة الارض قبل قرون من تدنيسها تحت اقدام الغزاة المحتلين.

ووفقا لهذا المنظور، فان المعارضة البحرانية البطلة تسعى باستمرار للدفاع عن حقوق شعب البحرين، ولا تبحث عن مآرب او اهداف مادية للاشخاص او المجموعات، وتستهدف فضح النظام السياسي امام الملأ. انها تميز تماما بين البحرين كبلد وشعب وتاريخ وثقافة وحضارة، والعائلة الخليفية كنظام سياسي متخلف ومستبد وجائر وظالم، ينهب رموزه ثروات الشعب واراضي البلاد، وينفقون بعضها للتضليل والتشويش على الحقائق. وستظل تعمل من اجل ذلك ما وسعها الامر، لانها تعتقد ان مواجهة الظلم مسؤولية انسانية واسلامية، وان التصدي للحاكم الجائر الذي يعتقل الاطفال ويعذبهم ويعتدي على الحرمات وينكل بالنساء في الشوارع ومراكز التعذيب، لهو نظام لا يستحق البقاء، او المجاملة. سنظل ندافع عن البحرين واهلها، نطرق الابواب في كل جنبات هذا العالم، معتمدين على الله من جهة وعلى عدالة المطالب من جهة اخرى، وعلى شرعية الحق السليب من جهة ثالثة. وفي الوقت نفسه، لن يثنينا "البندريون" الذين يستغلون القدر الضئيل من مجالات التعبير الحرة، للتشويش والضوضاء على الطرح المبدئي الذي لا يجامل ولا يقبل انوف الظالمين، بهدف قلب الحقائق وحرف اتجاه ما يطرحه المناضلون، واشغال القراء بالقضايا الهامشية لاشغالهم عن جوهر القضايا المطروحة. انه طريق طويل بدأه الآباء منذ عقود، ونهيب بالجميع، من علماء ومثقفين ونشطاء، الاسراع بلجم افواه الوصوليين والمرتزقة، وضم اصواتهم لاصوات اخوتهم المؤمنين الذين قرروا مواجهة النظام حتى يحكم الله بيننا وبين القوم الظالمين.

(انا لننصر رسلنا والذين امنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد).

مملكة الفقراء

كل آه والمساكين شقاء ... وانتهاء الهم في الدرب ابتداء
كل آه والمعاناة قلوب ... تجرع الهم إذا مات الهواء
كل آه نغمة الإصلاح تعلو ... لكن الأرض فساد وهباء
كل آه والخطابات تدوي ... ومع الإصلاح يشتد البلاء
كل آه سلطة السراق تنمو ... وبها يسرق خبز وغذاء
كل آه والكتابات سيوف ... تذبح الشعب إذا صاح العياء
كل آه ظلمة التجنيس تطفو ... وعلى الأرض ظلام وانطفاء
كل آه والجوازات بطون ... تأكل الخير ويعلوها الثراء
زمر تنعم بالخير ويشقى ... وطن الهم ويعروه العناء
أسر تلتهم الجوع رغيفا ... وعلى النفط تجور الكبراء
أسر تغترف الهم سنينا ... وعلى الثروة تغفو الأجراء
أسر ليس لها بيت صغير ... بينهم هم ، وفقر وعراء
بينما الأغراب في أرضي ... تغرف الخير بما شاءوا
فإذا ما أجنبي حل فيها ... فله حل نعيم ورخاء
وله يمنح بيتا وكنوزا ... بينما الشعب جياع وفقراء
أمن العدل بأن نسلب حقا ... وبه تنعم جهرا دخلاء
أمن العدل بأن نحرم قوتا ... وعلى الخير تنام الغرباء
أمن العدل بأن تسرق منا ... لقمة العيش وتلهو الأثرياء
مبدأ الإصلاح إفساد ونهب ... وعلى الأموال تسطو الوزراء

بقلم : ناصر زين